كلمة الدكتور جوزف طربيه

رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

رئيس جمعية المصارف في لبنان

ورئيس مجموعة بنك الاعتماد اللبناني ش.م.ل.

في ندوة العمل الخاصة حول:

المستجدات الدولية حول الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر

وتوصيات بازل III

بيروت ٢٢-٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة

الحضور الكريم

أود في البداية أن أرحب بكم جميعاً وأشكركم على حضوركم إفتتاح هذه الندوة الهامة، ويشرفني ويسعدني أن أكون بين هذا الحشد المميز من خبراء إقتصاديين وماليين ومصرفيين، آملاً أن يتخلل الندوة نقاشات عميقة وموسعة، وأن تكون مفيدة للمشاركين فيها وخاصة لناحية تبادل الخبرات والدروس المكتسبة خلال السنوات الاخيرة الحبلى بالتطورات.

السيدات والسادة

دفعت الأزمة المالية العالمية الأخيرة إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي في كل دولة، وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد المصرفية الدولية. وقد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية والعالمية بإجراء دراسات وتحليلات شاملة لمعرفة أسباب الأزمة ومكامن الخلل وإقتراح الإصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية والمصرفية وجعلها أقل عرضة للأزمات.

أظهرت تلك الدراسات مجموعة واسعة من نقاط الضعف التي كانت سبباً لنشوء الأزمة في الولايات المتحدة الأميركية أولاً، ومن ثم تسربها وإنتشارها بشكل غير مسبوق عبر جميع النظم المالية والمصرفية، الناشئة منها والمتطورة. وبشكل عام، أظهرت الدراسات والتحليلات أن نقاط الضعف شملت مروحة واسعة من بنية النشاطات والممارسات المصرفية، منها على سبيل المثال، ما يتعلّق بالاستثمارات عالية المخاطر، وفي ممارسات التسنيد وإعادة التسنيد المعقدة، وفي ممارسات إدارة المخاطر بما في ذلك حوكمة المخاطر، وفي تحديد التركزات في الاستثمارات، وفي اختبارات الضغط، وفي ممارسات تقييم الأصول، وفي الإفصاح والشفافية، وفي إدارة السيولة، وأخيراً وليس آخراً، في دورية متطلبات رأس المال.

ومن الأمور الأساسية التي بيّنتها الأزمة، هي أن العديد من المصارف لم يكن لديها رأس المال الكافي لدعم وضعية المخاطر التي إتخذتها والتي تبيّن لاحقاً أنها فاقت بكثير ما كانت تتوقّعه قبل الأزمة. وهذا بلا شك مخالف للمبادئ الأساسية لبازل ٢، والمتعلقة بكفاية رأس المال.

ولعل أحد انواع الأصول الأكثر تأثراً خلال الأزمة كان التسنيدات المعقدة، حيث عمد العديد من المصارف إلى تخفيف متطلبات رأس المال عبر تسنيد أو إعادة تسنيد للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مُظهرة بذلك معدل كفاية رأسمال أعلى من الواقع. وكان هذا من الأسباب الرئيسية التي ادت إلى إنتقال الأزمة بسرعة قياسية إلى عدد كبير من النظم والمؤسسات المالية عبر العالم.

أضف إلى ذلك أن أحد الأسباب الأساسية الأخرى لتفاقم الأزمة، كان قيام عدد كبير من المصارف ذات الإنتشار العالمي ببناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية. وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال، وفي الوقت عينه، كان العديد من تلك المصارف يمتلك مخزوناً غير كافٍ من السيولة. ترافق ذلك مع خسارات إئتمانية ضخمة نتيجة التركزات في الاستثمارات الناتجة عن ضعف في إدارة التركزات، ومخاطر الأطراف المقابلة (Counterparty risk) خاصة تلك الناتجة عن الاستثمار في المشتقات ومشتقات الائتمان. وقد تضخّمت الأزمة بشكل أكبر جرّاء عملية تخفيض الإستدانة (Deleveraging process)، نتيجة لترابط المؤسسات النظامية فيما بينها عبر مجموعة معقّدة من المعاملات.
وفي النهاية، انتقل العجز في القطاع المصرفي إلى بقية النظام المالي والإقتصاد الحقيقي، مما أدّى إلى انكماش هائل في السيولة وتوافر الإئتمان.

السيدات والسادة

نتيجة لكل ما سبق، تداعت الهيئات الرقابية الوطنية والدولية لتطوير قواعد ومعايير العمل المصرفي الحالية، ووضع معايير دولية حديثة تساهم في جعل المصارف أكثر قدرة على تحمل الصدمات، عبر تحديد وضعية مخاطر المصارف بطريقة أكثر شمولية.

وقد كان للجنة بازل دوراً قيادياً في هذا المجال حيث قامت بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لبازل ٢، تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة، شكلت معاً ما بدأ تسميته "بازل ٣".

وقد تناولت تلك الإصدارات أموراً أساسية، مثل قواعد رأس المال وإحتياطي السيولة، إختبارات الضغط، الحوكمة في المصارف، ونظام المكافآت والتعويضات في المصارف، وغيرها.

وبشكل أكثر تفصيلاً، فقد ركزت التعديلات على الدعامة الأولى من بازل ٢، على ما يلي:

- تغييرات على إطار مخاطر السوق
- تغييرات على إطار التسنيد
- تحسين نوعية رأس المال، وزيادة احتياطات رأس المال، وتخفيض الدورية لمتطلبات رأس المال
- السعي لتدعيم المشرفين على المصارف بأدوات أكثر فعالية لملاءمة متطلبات رأس المال بحسب وضعية خطر كل مصرف

كذلك أجريت تعديلات واسعة على الدعامة الثانية شملت التركيز على المخاطر في جميع أنحاء المصرف، ومواضيع محدّدة تتعلّق بقياس وإدارة المخاطر، ومخاطر السمعة. وشملت التعديلات على الدعامة الثالثة التشدد في إفصاحات أكبر من قبل المصارف، تؤدي إلى صورة أكثر شمولاً لمخاطرها، وهذا الأمر يشكل ضغطاً بشكل غير مباشر على المصارف التي تتمتع برأسمال غير كافٍ مقابل مستوى مخاطرها.

السيدات والسادة

من المواضيع المهمة الأخرى التي ركزت عليها لجنة بازل هي ممارسات إختبارات الضغط في المصارف. وقد جرى التشديد على أن تصبح اختبارات الضغط من أدوات إدارة المخاطر المهمة المستخدمة من قبل المصارف كجزء من إدارتها الداخلية للمخاطر، حيث يحذر اختبار الضغط إدارة المصرف من سلبية النتائج غير المتوقعة لمجموعة من المخاطر، ويشير إلى مقدار رأس المال اللازم لإمتصاص الخسائر في حال حدوث صدمات كبيرة. كذلك يؤمَن إختبار الضغط مؤشراً لمستوى رأس المال الضروري لتحمل ظروف السوق الصعبة. وعليه، فإن إختبارالضغط أصبح يمثل آداة أساسية ومكملة لمقاربات ومقاييس إدارة المخاطر، حيث يلعب دوراً مهماً في:

- توفير تقييمات تطلعية للمخاطر.
- دعم إجراءات التخطيط للسيولة ورأس المال.
- تحديد قدرة تحمل المصرف للمخاطر.
- تسهيل التخفيف من المخاطر وتطوير خطط الطوارئ خلال مجموعة من الظروف الضاغطة.

موضوع مهم آخر جرى التركيز عليه من قبل لجنة بازل هو الحوكمة، لما لها من أهمية خاصة، ونتيجة للمشاكل الكثيرة في ممارسات الحوكمة التي برزت خلال الأزمة. وقد شملت تلك المشاكل، على سبيل المثال، مراقبة غير كافية من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وإدارة مخاطر غير كافية،

وهيكليات ونشاطات تنظيمية معقّدة أو مبهمة. ومن المجالات الرئيسية التي ركزت عليها لجنة بازل، هي التالية:

- التشديد على إضطلاع مجلس الإدارة بنشاط بمسؤوليته الكلية عن المصرف، بما في ذلك إستراتيجية أعماله ومخاطره، وتنظيمه، والسلامة المالية والحوكمة.
- قيام الإدارة العليا بالتأكد من أن أنشطة المصرف تتّفق مع إستراتيجية الأعمال، وتحمّل المخاطر، والسياسات التي وافق عليها المجلس، وكل ذلك تحت توجيه مجلس الإدارة.
- وجوب أن يكون لدى المصرف وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر مع سُلطة، ومكانة، وإستقلالية، وموارد كافية، وإمكانية إبلاغ معلوماتها إلى المجلس.
- نظام التعويضات والمكافآت.
- الإفصاح والشفافية.

كما شددت لجنة بازل على الممارسات المتعلقة بالتعويضات والمكافآت في المصارف وتعزيز المقاربة الإشرافية الفعالة على تلك الممارسات والمساهمة في دعم تكافوء الفرص. وقد تم تحديد إطار المراجعة الإشرافية فيما يتعلق بالمسائل الثلاث التالية:

- حوكمة فعّالة لنظام التعويضات والمكافآت.
- التماشي الفعال للتعويض مع المخاطر المتخذة.
- الرقابة الإشرافية والمشاركة الفعالة من قبل أصحاب المصالح.

السيدات والسادة

إننا نعقد آمالاً كبيرة أن تساهم المعايير والقواعد الجديدة الهامة التي وضعتها لجنة بازل في تفادي حدوث أزمات جديدة، على المستوى الفردي أو النظامي، وتعزز قدرة المصارف على الصمود في وجه أية صدمات. كما أننا ندعو المصارف العربية والمصرفيين العرب، الى متابعة تلك المعايير والعمل على تطبيقها بشكل سريع ودقيق في مؤسساتنا المصرفية العربية لتحصينها بشكل أكبر من أية أزمات محتملة. كما ندعو سلطات الرقابة المصرفية الى إجراء مراجعة شاملة على طرق عملها ، لأن للرقابة الفعّالة والمتنورة دورا" أساسيا" في إرتقاب الأزمات ومنع حصولها.

وفي النهاية، أرجو من الله أن يوفقنا جميعاً لتحقيق ما فيه الخير لبلداننا وشعوبنا، وآمل لندوتنا هذه النجاح والتوفيق.

وشكراً لكم على حسن استماعكم.